الأمم المتحدة S/2024/295

مجلس الأمن

Distr.: General
5 April 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 5 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لغيانا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة 5 نيسان/أبريل 2024 موجهة من فخامة الدكتور محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كارولين **رودريغز** – **بيركيت**
السفيرة والممثلة الدائمة
لجمهورية غيانا التعاونية لدى الأمم المتحدة

090424 090424 24-06293 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 5 نيسان/أبريل 2024 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لغيانا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أتوجه إليكم بشأن مسألة خطيرة تهدد السلام والأمن الدوليين بما يشمل على وجه الخصوص السلام والأمن في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ففي 3 نيسان/أبريل 2024، أصدر رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية "القانون التنظيمي للدفاع عن غوايانا إيسيكيبا". ويعزز هذا الإجراء الأخير نية فنزويلا ضم أكثر من ثلثي أراضي غيانا ذات السيادة وجعلها جزءا من فنزويلا.

ويعد إصدار الرئيس مادورو لهذا القانون انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي التي تتطلب من الدول احترام سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وكذلك أمر محكمة العدل الدولية بشأن التدابير التحفظية المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، والذي يحظر على فنزويلا اتخاذ أي إجراء للتدخل في إدارة غيانا وسيطرتها على منطقة إيسيكويبو في انتظار الحكم النهائي للمحكمة بشأن الأسس الموضوعية للخلاف.

ولدي كل الأسباب التي تدعوني إلى القلق من أن الخطوة التالية لفنزويلا، بالنظر إلى هذا التجاهل الصارخ للقانون الدولي وأمر المحكمة، ستكون تنفيذ خطتها للاستيلاء على أراضينا ذات السيادة.

وسيكون ذلك خرقا لأهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية والقانون الدولي العرفي. كما يتعارض ذلك على نحو مباشر مع نص وروح إعلان أرغايل المشترك للحوار والسلام بين غيانا وفنزويلا، المتفق عليه في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023 في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وهذا العمل العدواني غير المشروع على نحو لا جدال فيه يشكك في التزام فنزويلا بالتقيد بمبادئ ذلك الإعلان.

ولا يمكن لفنزويلا أن تقرر من جانب واحد أن قرار التحكيم لعام 1899 باطل، سواء عن طريق استفتاء شعبي أو غير ذلك. كما لا يمكن لفنزويلا أن ترفض قانونا اختصاص محكمة العدل الدولية، عن طريق استفتاء أو غير ذلك. وفنزويلا، بصفتها طرفا في ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة، ملزمة بقبول أحكام المحكمة والامتثال لها، بما في ذلك حكمها بأن لها ولاية على حل الخلاف بشأن صحة قرار التحكيم لعام 1899 وتسوية الحدود البرية، وسيكون الحكم نهائيا وملزما لكلتا الدولتين. وإذا أرادت فنزويلا أن تطعن في ملكية الإقليم المعني، فإن المحفل المناسب هو محكمة العدل الدولية. ويمنعها القانون الدولي من تولي زمام الأمور بنفسها والتصرف من جانب واحد.

ويواصل الرئيس مادورو الترويج لرواية خطيرة مفادها أنه "قد أُنشئت قواعد عسكرية سرية تابعة للقيادة الجنوبية ونواة لوكالة المخابرات المركزية للتحضير لاعتداءات ضد سكان توميريمو، في جنوب وشرق فنزويلا، والتحضير لتصعيد ضد فنزويلا". وقد دحضت غيانا مرارا وتكرارا هذا الافتراء. وعندما تكلمتُ في مؤتمر القمة الثامن لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في سانت فنسنت وجزر غرينادين في الشهر الماضي، أكدت لجميع القادة أن أولوية غيانا هي السلام وأن أراضينا لن تستخدم أبدا كمنصة لشن حرب أو لخوضها. وأنا لا أستخدم الكلمات باستخفاف. كما أنني لا أتراجع عن الالتزامات. ومن المؤسف أن فنزويلا تهدد الآن بشكل خطير الالتزام الذي تم التعهد به في أرغايل بشأن "السعي إلى تحقيق حسن الجوار والتعايش السلمي ووحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". وتوحي إجراءاتها بأن ذلك الإعلان لم يعد له أي أهمية لدى رئيس فنزويلا.

وقد ظلت غيانا تتمسك دوما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون والتسوية السلمية للمنازعات. ولن نقبل ضم أي جزء من أراضينا ذات السيادة أو الاستيلاء عليها أو احتلالها.

ويُنذر هذا العمل بتهديد حقيقي وخطير ليس للسلامة الإقليمية لغيانا فحسب، بل أيضا للسلام والاستقرار في نصف الكرة الجنوبي.

وللأسباب الآنفة الذكر، وعملا بالمادة 35 من الميثاق، تطلب غيانا بكل احترام أن تضطلعوا، في إطار ممارسة السلطة المخولة لرئيسة مجلس الأمن بموجب المادة 2 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، بالدعوة على سبيل الاستعجال إلى عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن لمناقشة هذا الوضع الذي يُحتمل أن يعرض صون السلام والأمن الدوليين للخطر.

(توقيع) محمد عرفان **علي**
رئيس جمهورية غيانا التعاونية